مؤشر

الفضائيات

رسم بياني يوضح أهم المواضيع مناقشة في تقريرنا عن يومـ . الأربعاء 25 أكتوبر 2023

إسرائيل تؤجل غزو غزة لمنح واشنطن وقتاً تمركز فيه دفاعاتها الجوي في المنطقة

(أمني وعسكري . العربي الجديد)

نقلت صحيفة "وول ستريت جورنال" عن مسؤولين، أميركي وآخر إسرائيلي، أنّ إسرائيل وافقت، في الوقت الحالي، على إرجاء الغزو البرّي لقطاع غزّة ريثما تتمكّن الولايات المتحدة من مركزة أنظمتها الجوية الدفاعية بغرض حماية قواتها في المنطقة.

وقالت الصحيفة إن وزارة الدفاع الأميركية تخطط لنشر العشرات من أنظمتها الجوية الدفاعية في المنطقة، لحماية قواتها المنتشرة في العراق وسورية والكويت، والأردن، والسعودية، والإمارات. ويسعى المسؤولون الأميركيون إلى وقف الاجتياح الإسرائيلي للقطاع حتى يتمكنوا من نشر تلك الأنظمة الدفاعية خلال هذا الأسبوع، على الأرجح.

وبحسب مصادر الصحيفة، فإن إسرائيل، من خلال إرجاء غزوها للقطاع، تأخذ في الاعتبار الجهود الدولية لإيصال المساعدات الإنسانية إلى المدنيين في غزة، وأيضاً تلك الدبلوماسية القائمة لإطلاق مزيد من الرهائن لدى "حماس".

وتنقل الصحيفة عن مسؤول أميركي قوله إن التهديدات التي تواجه القوات الأميركية تشكّل مصدر قلق لواشنطن، إذ يعتقد المسؤولون السياسيون والعسكريون في الإدارة الأميركية أن هذه القوات ستتعرض لهجمات ما إن يبدأ الغزو البرّي للقطاع.
وتعرّضت القواعد الأميركية في العراق وسورية إلى حوالي 13 هجوماً حتى الآن باستخدام الطائرات المسيّرة، والصواريخ، من قبل فصائل موالية لإيران، وأسفرت عن مقتل متعاقد أميركي وتدمير طائرة مسيرة أميركية، إضافة إلى جرح العشرات من القوات في سورية، وسقوط حوالي 10 إصابات في العراق، وفق ما قاله المسؤول الأميركي للصحيفة.

أردوغان يدعو إلى تنظيم "مؤتمر سلام فلسطيني ـ إسرائيلي دولي"

(إقليمي ودولي . الأناضول)

دعا الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، إلى تنظيم "مؤتمر سلام فلسطيني ـ إسرائيلي دولي" تشارك فيه جميع الدول الفاعلة والمؤثرة في المنطقة.

جاء ذلك في كلمة ألقاها الأربعاء، أمام الكتلة البرلمانية لحزبه العدالة والتنمية في البرلمان التركي بالعاصمة أنقرة.

وقال أردوغان: "نقترح تنظيم مؤتمر سلام فلسطيني ـ إسرائيلي دولي يشارك فيه جميع الفاعلين المؤثرين في المنطقة".

وطالب جميع الدول التي تتحلى بالحكمة والضمير إلى الضغط على حكومة نتنياهو لضمان عودة إسرائيل إلى

التصرف بعقلانية.

ودعا أردوغان منظمة التعاون الإسلامي للتصرف بفاعلية في الدفاع عن القضية الفلسطينية قائلا: "ننتظر من منظمة التعاون الإسلامي هذه المرة على الأقل فاعلية تليق بهدفها التأسيسي المتمثل في الدفاع عن القضية الفلسطينية وحرمة القدس".

ودعا الرئيس التركي أيضا أطراف الصراع إلى رفع أيديهم عن الزناد وإعلان وقف إطلاق نار بشكل عاجل في غزة التي تتعرض لغارات إسرائيلية مدمرة منذ 19 يوما.

وشدد على ضرورة أن تتصرف كافة الأطراف الفاعلة بمسؤولية حتى لا تنتشر الحرب، مؤكدًا على وجوب أن تتوقف القوى غير الإقليمية عن صب الزيت على النار باسم التضامن مع إسرائيل.

وقال: "إذا أردنا أن ندشن عالمًا يسود فيه السلام فلا بد من وضع مفهوم الصليب والهلال جانبًا، وإلا سيكون ذلك عارًا على الإنسانية، كما لا شك أن عمل الدول الإسلامية معًا من شأنه أن يسهل الطريق إلى وقف إطلاق النار أولاً ومن ثم إلى السلام الدائم".

وأكد أردوغان أن تركيا تعتقد أن التحرك بالتعاون مع الدول الإسلامية هو الطريقة الأكثر فعالية لحماية حقوق الشعب الفلسطيني وسكان غزة، مشددًا أن تركيا لن تتراجع أبدًا عن تحمل المسؤولية من أجل تمهيد الطريق لسلام دائم.

ورأى أن مقترح الضامنين الذي قدمته أنقرة هو الطريق الأكثر واقعية وفعالية للتوصل إلى حل واقعي لهذه القضية على الأقل في المديين القصير والمتوسط.

وأبدى الرئيس التركي استعداد بلاده لتكون أحد الضامنين للجانب الفلسطيني بحضورها الإنساني والسياسي والعسكري.

ودعا البلدان ذات النوايا الحسنة والإرادة بشأن القضية إلى تقييم الاقتراح التركي في أقرب وقت ممكن، واتخاذ خطوات ملموسة بهذا الصدد وفتح الأبواب أمام السلام.

وأردف: "باعتبارنا دولة تؤمن أنه لا خاسر في سلام عادل فإننا نقترح تنظيم مؤتمر سلام فلسطيني ـ إسرائيلي دولي يشارك فيه جميع الفاعلين المؤثرين في المنطقة".

وشدد على ضرورة انعقاد المؤتمر في ضوء الاستفادة من الدروس المأخوذة من النتائج المخيبة لاجتماعات عديدة مماثلة عقدت خلال الثلاثين عاما الماضية.

أردوغان: ندعو لوقف إطلاق النار في غزة وحماس حركة تحرر وليست إرهابية

(إقليمي ودولي . الجزيرة نت)

اتهم الرئيس التركي رجب طيب أردوغان اليوم الأربعاء إسرائيل بشن أكثر الهجمات وحشية في التاريخ خلال حربها

المستمرة منذ أكثر من أسبوعين على قطاع غزة، ووصف حركة المقاومة الإسلامية (حماس) بأنها حركة تحرر.

وقال أردوغان، في كلمة ألقاها في اجتماع نواب حزب العدالة والتنمية الحاكم في البرلمان، إنه ألغى زيارة كان من المقرر أن يقوم بها إلى إسرائيل في ضوء حربها على غزة، والتي أوقعت حتى الآن أكثر من 6 آلاف شهيد وما يزيد عن 16 ألف مصاب.

ودعا الرئيس التركي إلى وقف إطلاق النار بشكل عاجل وفتح ممر إنساني عاجل لإدخال المساعدات لقطاع غزة دون عوائق، وأشار إلى أن بلاده أرسلت مستشفيات ميدانية مع مولدات كهربائية إلى القطاع، مؤكدا أنه يجب عدم منع وصولها.

وقال إن حركة حماس ليست منظمة إرهابية، بل هي حركة تحرر ومجموعة مجاهدين تكافح من أجل حماية وتحرير أرضها وشعبها.

وندد أردوغان بالدعم الغربي للحرب الإسرائيلية، قائلا إنه لا يمكن لإسرائيل الاستمرار بهذه الطريقة حتى وإن وقفت الولايات المتحدة والغرب إلى جانبها.

وتابع "في حرب أوكرانيا هناك من أقام الدنيا واليوم يغضون الطرف عما يحدث في غزة".
نظام عالمي عاجز
وعبّر الرئيس التركي عن أسفه لفشل الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي في وضع حد لقتل المدنيين في غزة، قائلا إن "النظام العالمي يرفض الحديث عن مقتل الأطفال والنساء في غزة، والشعوب لن تحترم من يقف موقف العاجز".

وقال إنه يتعين عدم تسليم أمن العالم لمصالح الدول الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن.

وأشار إلى أن نصف عدد الشهداء الفلسطينيين في غزة من الأطفال، موضحا أن "الهدف من هذا المشهد إظهار الوحشية بقصد ارتكاب جرائم ضد الإنسانية".

وقال أردوغان إنه لا يمكن لتركيا أن تتسامح مع قتل إسرائيل الأطفال الفلسطينيين.

كما قال إن بلاده لا تُدين لإسرائيل بأي شيء، وإن الأفعال الإسرائيلية تدل على أنها تنظيم لا دولة، مشددا على أن ما تفعله ليس دفاعا عن النفس بل وحشية ضد الإنسانية.
وأضاف أن أنقرة ستستمر في العمل لعقد مؤتمر سلام فلسطيني إسرائيلي بحضور جميع الدول الفاعلة في المنطقة، مشيرا إلى أن تركيا مستعدة لأن تكون ضامنا للطرف الفلسطيني.

وقال أردوغان مخاطبا نواب حزبه "تركيا ستكون أول مكان يبحث فيه الشعب الإسرائيلي عن الأمن والرحمة عندما ترحل القوى التي يستقوون بها اليوم، تماما كما حدث قبل 500 عام"، في إشارة إلى استقبال الدولة العثمانية اليهود الفارين من الاضطهاد المسيحي في أوروبا حينئذ.

البرلمان التونسي يعتزم تمرير قانون تجريم التطبيع مع إسرائيل الاثنين المقبل

(إقليمي ودولي . العربي الجديد)

يعتزم البرلمان التونسي المصادقة على مشروع قانون "تجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني والاعتراف به والتعامل معه"، الاثنين المقبل، بعدما أكملت لجنة الحقوق والحريات دراسة أحكامه والمصادقة على بنودها، دون الاستماع لرأي رئاسة الجمهورية والحكومة.

وقدمت كتلة "الخط الوطني السيادي" بالبرلمان (تضمّ 15 نائبا)، مقترح قانون تجريم التطبيع مع إسرائيل في 14 يوليو/ تموز الماضي، وهي كتلة حزبية ائتلافية تمثل تحالفا يجمع نواب حركة الشعب (قومي ناصري)، ونواب حزب الوطنيين الديمقراطيين الموحّد (يساري أسسه شكري بلعيد الذي اغتيل عام 2013).

ومنذ 7 أكتوبر/تشرين الأول الجاري، تاريخ انطلاق عملية طوفان الأقصى، يواصل جيش الاحتلال الإسرائيلي استهداف قطاع غزة بغارات جوية مكثفة دمّرت أحياء بكاملها، ما أسفر عن وقوع آلاف الشهداء والجرحى في صفوف المدنيين الفلسطينيين.

وانطلقت دعوات شعبية واحتجاجات مطالبة بتجريم جميع أشكال التطبيع مع إسرائيل وإرسال رسائل مناصرة للقضية الفلسطينية.

وكان البرلمان التونسي قد بدأ في أغسطس/آب 2023 دراسة القانون، لكن بعد عملية طوفان الأقصى طلب 97 نائبا استعجال النظر به، وعليه عملت لجنة الحقوق والحريات على استعجال مناقشته ودراسته.
وأكد رئيس كتلة الخط الوطني السيادي يوسف طرشون، في تصريح لـ"العربي الجديد"، أن لجنة الحقوق والحريات أتمت أعمالها وشرعت في إعداد تقريرها النهائي، مؤكدا أن القانون سيعرض على الجلسة العامة يوم الاثنين المقبل للمصادقة عليه.

وبحسب طرشون، فإنه لم يحدث تغيير كبير على مستوى القانون المقدم من كتلة "الخط الوطني السيادي"، إلا أنه "تم الرفع من العقوبات السجنية إلى أقصاها (السجن المؤبد) مقارنة بالمقترح الأصلي". وحول سبب رفع العقوبات، قال إن ذلك يعود بسبب بحث الكتلة التي قدمت القانون في يوليو/ تموز عن ضمان لتمريره عند طرحه، أما وبعد التفاف جميع النواب حول المقترح، فتم اقتراح عقوبة المؤبد باعتبار أن التطبيع "خيانة عظمى". وأضاف: "لم يتم تنصيص عقوبة الإعدام باعتبار أن تونس منخرطة في معاهدات ومصادقة على مواثيق دولية ضد عقوبة الإعدام".

أشكال التطبيع بموجب القانون؟
وقال طرشون إن "مشروع القانون يتضمن 7 فصول لتجريم التطبيع مع الكيان الصهيوني والاعتراف به والتعامل معه"، كما حدد أشكال التطبيع، وهي "التعمد بالقيام أو المشاركة أو المحاولة في الاتجار والتواصل والتعاون في مختلف الأنشطة الاقتصادية والثقافية والخدماتية، وأيضا الدعوة والترويج للكيان الصهيوني والتعاون العسكري والاستخباراتي والمشاركة في المحافل والتنظيمات الدولية التي تقوم في أراضي الكيان الصهيوني".
وبين طرشون أن "عقوبة السجن المؤبد تهم جرائم التخابر ومساندة العدو الصهيوني وحمل السلاح ضد الفلسطينين مع جريمة وضع النفس على ذمة الكيان الصهيوني، وهي عقوبات غير قابلة للتخفيف والمراجعة"، بحسب قوله.

وأفاد بأن "باقي جرائم التطبيع على غرار المشاركة في مبارة كرة قدم لا ينجر عنها عقوبة المؤبد بل عقوبات تنطلق من 6 إلى 12 سنة، وذلك حسب ما يقدره القضاء".

وأضاف: "لأول مرة في تاريخ بلادنا يكون هناك انسجام مطلق بين إرادة الشعب ورأس السلطة التنفيذية وهو رئيس

/ moasher

الجمهورية، ونحن فخورون جداً بالموقف الذي عبر عنه والبيان الذي أصدره".

وشدد طرشون على "أهمية القانون في المقاطعة التي تعد من أرقى أشكال المقاومة.. لو كنا نستطيع تقديم أكثر للشعب الفلسطيني لقدمناه... هذه ليست قضية الشعب الفلسطيني وحده بل قضيتنا أيضا وكل شرفاء العالم".

وأكد رئيس الكتلة الوطنية المستقلة (21 عضوا)، وعضو لجنة الحقوق والحريات عماد أولاد جبريل، في تصريح لـ"العربي الجديد"، أن "القانون يتضمن تعريفاً لجريمة التطبيع والعقوبات السجنية التي تصل أقصاها إلى السجن المؤبد، مع التشديد في حال ثبوت التخابر العسكري والاستخباراتي وحمل السلاح مع العدو، على ألا يشمل المتورط في جريمة التطبيع بأي ظروف تخفيف أو تغيير للعقوبة من الجهة القضائية".

وتراوح العقوبات، بحسب جبريل، في بعض الجرائم بين 6 و12 سنة والمؤبد في حال العودة مع غرامة مالية تراوح بين 10 و100 ألف دينار.

وأضاف أن "القانون يميز بين الجريمة القصدية ويحدد أن تكون جريمة التطبيع مباشرة وليس بشكل غير مباشر، لأنه لا تتم محاكمة النوايا، وهي تهم التونسيين، مع الحفاظ على علاقة تونس بباقي الدول الأخرى".

واستطرد في الحديث عن القانون قائلاً: "يحدد العلاقة المباشرة مع الكيان الصهيوني بمنع أي تعامل أو علاقة من أي نوع تجاري أو ثقافي أو سياسي أو رياضي... ويهم كل المجالات دون استثناء، كما يجرم أي علاقة مباشرة أو عبر وساطة". وفسر أولاد جبريل أن "هذا القانون لا يعني الانغلاق الدولي على النفس، بل يجرم أي تعامل مباشر في أي مجالات".

وبين أن هذا "لا يشمل ولا يجرم العلاقة مع الدول التي اختارت التطبيع"، قائلا "مثلا نتعامل مع المغرب وهو اختار أن يطبع علاقته وهو حر في ذلك وهو شأنه الداخلي وتبقى علاقتنا التجارية سارية وعلاقات الصداقة والأخوة قائمة، وبالتالي لا نتدخل في حق المغرب في تقرير مصيره الداخلي".

وحول عدم الاستماع للسلطة التنفيذية حول القانون، قال أولاد جبريل: "تقدمنا بدعوات إلى جهتين وهما رئاسة الجمهورية ووزارة الداخلية، وبحكم استعجال طلب النظر فيه، لم نتلق بعد رد هذه الجهات واخترنا المضي في مناقشة القانون". وأفاد أولاد جبريل بأنه "سيتم إعداد التقرير وعرضه على الجلسة العامة ويمكن تعديله وإدخال مقترحات في الجلسة".

إسرائيل: إيران حركت حلفاءها في المنطقة لشن الهجمات الأخيرة

(أمني وعسكري . الجزيرة نت)

قال الجيش الإسرائيلي اليوم الأربعاء إن إيران وجهت فصائل مسلحة من حلفائها في اليمن والعراق ولبنان بشن هجمات في الآونة الأخيرة، مشيرا إلى أن إسرائيل تراقب المنطقة مع حليفتها الولايات المتحدة.

وقال المتحدث باسم جيش الاحتلال الإسرائيلي دانيال هاغاري -في إفادة بثتها محطات تلفزيونية- إن طهران تزود في الوقت الحالي حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في غزة بالمعلومات، وإنها تساعد أيضا في "تأجيج المشاعر المعادية لإسرائيل" على الصعيد العالمي بحملة رسائل عبر الإنترنت.

يأتي ذلك في أعقاب إعلان وزارة الدفاع الأميركية (بنتاغون) الخميس الماضي أن المدمرة "يو إس إس كارني"

أسقطت 3 صواريخ وعددا من المسيّرات أطلقها الحوثيون من اليمن، ويأتي هذا التطور وسط مخاوف من اتساع شرارة الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة إلى المنطقة.
وقال المتحدث باسم البنتاغون باتريك رايدر -في مؤتمر صحفي حينها- إنه لا يمكن على وجه اليقين تحديد هدف الصواريخ القادمة من اليمن، لكنه أشار إلى احتمال أن تكون موجهة نحو أهداف في إسرائيل.

وفي وقت سابق، أفاد البنتاغون باستهداف قاعدة أميركية في سوريا بمسيّرة تم تدميرها، مما أدى إلى وقوع إصابات طفيفة في صفوف قوات التحالف الذي تقودها الولايات المتحدة.

كما قال البنتاغون إن القوات الأميركية تصدت الأسبوع الماضي لـ3 مسيّرات استهدفت قوات التحالف في قاعدة عين الأسد بمحافظة الأنبار غربي العراق.
من جهتها، حذرت طهران -الأحد الماضي- تل أبيب وواشنطن من خروج الوضع في المنطقة "عن السيطرة" ما لم توقف إسرائيل اعتداءاتها على قطاع غزة الذي يشهد لليوم الـ19 على التوالي غارات مكثفة خلفت آلاف الشهداء والجرحى، أكثر من ثلثهم أطفال.

ووجهت الخارجية الإيرانية في وقت سابق تحذيرات من "اتساع جبهات الحرب"، في ظل تحذيرات مماثلة غربية وإسرائيلية لطهران من الانخراط في الصراع بين إسرائيل وحركة حماس، ولا سيما على صعيد جنوب لبنان الذي يشهد مواجهات متقطعة بين حزب الله وإسرائيل زادت مع استمرار عملية "طوفان الأقصى" التي أطلقتها فصائل المقاومة الفلسطينية في غزة فجر 7 أكتوبر/تشرين الأول الجاري والعدوان الإسرائيلي المتواصل على قطاع غزة.